4- مذكرة بإنشاء الآتحاد المصرى لإستشارى البناء والتعمير

د. عبد الباقي إبراهيم

الأهرام الإقتصادى 1997 العدد 1487

لا تزال حلقة المسئولية مفقودة بين أصحاب العقارات والمقاولين والمهندسين الاستشاريين وذلك في إطار المنظومة المتكاملة لمثلث المسئولية. الأمر الذى يجب إستكماله لتنظيم أعمال البناء والتشييد. وإذا كان المقاولون قد استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم اتحاداً يجمعهم ويحدد مسئولياتهم وينظم مستوياتهم واختصاصاتهم فإن الاستشاريين لا يزالون بدون اتحاد يجمعهم اللهم الا العمل من خلال الشهادات التى يحصلون عليها من نقابة المهندسين بعد مرور خمسة عشرة عاماً على تخرجهم يكونوا أثنائها قد قاموا بأعمال متميزة تؤهلهم لهذا اللقب الذى أصبح مباحاً فى السوق الاستشارية.

وإذا كان اللقب الذى يمنح يكون مصحوباً بالتخصص الدقيق لصاحبه– ألا أن الأمر قد تساوى فى نظر العامة بالنسبة للمهندس الاستشاري دون النظر أو الاهتمام بتخصصه الدقيق. ومع ذلك لا يزال تنظيم مهنة الأعمال الإستشارية التى تشرف عليه نقابة المهندسين محصوراً فى هذه الجزئية من إعطاء لقب الاستشاري لمن هو مؤهل له فى غياب باقي عناصر التنظيم الذى يحدد مستويات المهندسين الاستشاريين وتخصصاتهم وفئاتهم حسب سنوات الخبرة والأعمال التى قاموا بها خلال فترات الخمس سنوات أو الخمسة عشره سنه أو الخمسة والعشرون سنه من تاريخ التخرج. وعلى الجانب الآخر لا يوجد أى تنظيم للمكاتب الإستشارية الا ما وضعته نقابة المهندسين من لوائح تنظم منح هذه المكاتب صفة المكاتب الإستشارية بعد قضاء خمس سنوات على منح صاحبها لقب استشاري، دون تحديد ذلك لعناصر التنظيم الخاصة بفئات ومستويات هذه المكاتب وتخصصاتها، كما هو مطبق فى مختلف الدول.

وقد بذلت محاولات لوضع قانون ينظم مهنه الهندسة الاستشارية على غرار قانون الاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد رقم 104 لعام 1992 سواء بالنسبة للاستشاريين أو المكاتب الاستشارية مع إلزامهم بتطبيق الكود المصري فى مجال التصميم والإنشاء والارتقاء بمستوى المهنة علمياً وفنياً وتنظيمياً حتى يكونوا مؤهلين لمواجهه تبعات اتفاقية الجات بالنسبة للخدمات الاستشارية وحتى يكونوا على مستوى المنافسة مع غيرهم من الاستشاريين والمكاتب الاستشارية العالمية التى تتميز بارتفاع مستوى الأداء والإنتاج فى ظل البيئة التكنولوجية التى تعمل خلالها.

لقد بات من الضرورى إصدار القانون الذي ينظم ممارسة الأعمال الاستشارية فيه ضمان للارتقاء بمستوى البناء فى مصر وتطبيق أحدث الآساليب بأستخدام الأنتاج المحلى لصناعة البناء والتشييد والمنافس للمواد والأساليب المستوردة من الخارج، وحتى لا يلجأ الاستشاريون المحليون إلى الاعتماد على المستورد من تقنية و مواد للبناء تفوق تنافسياً ما ينتجه السوق المحلى.

إن الارتقاء بمستوى الأعمال في مجال البناء والتشييد يتطلب الارتقاء بمستوى أداء كل من أعضاء الاتحاد المصري لمقاولى البناء من جهه والاتحاد المصرى لاستشاري البناء والتعمير من جهه آخرى مع الارتفاع بمستوى الإنتاج في صناعه البناء والتشييد المحلية حتى تتكامل أطراف المنظومة المسئولة والمؤثرة في أعمال البناء والتشييد.

ويتم تنظيم مهنة الأعمال الإستشارية من خلال مكتب خاص ينشأ فى نقابة المهندسين يقوم بعمل سجل خاص لقيد الأعضاء المصرح لهم بممارسة المهنه موضحاً فيها تخصصاتهم الدقيقة، ويكتسب المكتب بذلك قانونيتة من قانونية إنشاء النقابة بحيث لا يجوز إسناد أى أعمال استشارية هندسية او متكاملة إلا للأعضاء المسجلين تبعاً لمستوياتهم وفئاتهم المختلفة التى تحددها اللوائح التنفيذية لإنشاء هذا المكتب.

ويحدد مكتب الخدمات الإستشارية بالنقابة موارده المالية الخاصة سواء من رسوم القيد أو الإشتراك السنوى للفئات الثلاثة من المكاتب الاستشارية أو من الفئات الثلاثة من الاستشاريين.

أن صدور قانون ينظم الخدمات الاستشارية بكل تخصصاتها الهندسية وغير الهندسية المتكاملة معها فى تخصصات الإدارة والإقتصاد يعتبر حجر الزاوية للارتقاء بمستوى الاداء المهنى الذى أنحسر فى السنوات الأخيرة. الأمر الذى ظهرت آثارة فيما يشيد من أبنية ومنشئات سكنية وغير سكنية.